محضر الجلسة رقم 129

التاريخ: الثلاثاء 15 ربيع الآخر 1445هـ (31 أكتوبر 2023م).

الرئاسة: السيد عبد السلام بلقشور، الخليفة الخامس لرئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: إثنان وعشرون دقيقة، ابتداء من الساعة الخامسة والدقيقة الثانية والعشرين مساء.

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على:

1- مشروع قانون رقم 50.23 في شأن منح الأطفال ضحايا زلزال الحوز صفة مكفولي الأمة (مودع بالأسبقية لدى مكتب مجلس المستشارين من طرف رئيس الحكومة)؛

2- مشروع قانون رقم 57.23 يقضي بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 2.23.870 الصادر في 18 ربيع الأول 1445 (4 أكتوبر 2023) بإحداث وكالة تنمية الأطلس الكبير (محال من مجلس النواب).

المستشار السيد عبد السلام بلقشور، رئيس الجلسة:

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

الحضور الكريم،

يخصص المجلس هذه الجلسة التشريعية للدراسة والتصويت على:

- مشروع قانون رقم 50.23 في شأن منح الأطفال ضحايا زلزال الحوز صفة مكفولي الأمة، والمودع بالأسبقية لدى مكتب مجلس المستشارين من طرف رئيس الحكومة؛
- وكذلك مشروع قانون رقم 57.23 يقضي بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 2.23.870 الصادر في 18 ربيع الأول 1445 (4 أكتوبر 2023) بإحداث وكالة تنمية الأطلس الكبير، المحال على المجلس من مجلس النواب.

وقبل الشروع في مناقشة مشروعي القانونين المدرجين في جدول الأعمال، أود أن أتقدم باسم المجلس بالشكر الجزيل لكل من رئيسة وأعضاء لجنة الخارجية والدفاع الوطني والمغاربة المقيمين بالخارج، وكذلك لرئيس وأعضاء لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية، والسيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بإدارة الدفاع الوطني، والوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان الناطق الرسمي باسم الحكومة، على المجهودات التي بذلوها في سبيل الدراسة المعمقة لمشروعي القانونين المسجلين في جدول أعمال هته الجلسة.

ونستهل الجلسة بالدراسة والتصويت على "مشروع قانون 50.23 في شأن منح الأطفال ضحايا زلزال الحوز صفة مكفولي الأمة".

الكلمة للحكومة لتقديم مشروع القانون.

تفضلوا، السيد الوزير المنتدب، لكم الكلمة.

مرحبا بكم معنا في أشغال هاته الجلسة.

السيد عبد اللطيف لوديي الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بإدارة الدفاع الوطني:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه.

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يسعدني اللقاء معكم بمجلسكم الموقر لتقديم **"مشروع القانون رقم 50.23 في شأن منح الأطفال ضحايا زلزال الحوز صفة مكفولي الأمة"**، الذي تمت - كما تعلمون - المصادقة عليه بالمجلس الوزاري المنعقد بتاريخ 19 أكتوبر 2023.

ويسرني كذلك، أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى لجنة الخارجية والدفاع الوطني والمغاربة المقيمين بالخارج على تفاعلها الإيجابي مع هذا المشروع الذي حظي بتصويتها بالإجماع.

ويندرج مشروع هذا القانون المعروض على أنظار مجلسكم، في إطار التعليمات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، الذي تفضل بإعطاء توجيهاته السامية من أجل التكفل الفوري بالأطفال اليتامى الذين فقدوا أسرهم وأصبحوا بدون مورد، إثر الزلزال العنيف الذي ضرب إقليم الحوز بتاريخ 8 شتنبر 2023، والذي امتدت آثاره إلى كل من عمالة مراكش، وأقاليم شيشاوة وتارودانت وورزازات وأزيلال.

وتم إعداد مشروع هذا القانون الذي يتضمن ثلاث مواد من أجل تمديد الأحكام المتعلقة بالحقوق المنصوصة عليها في القانون رقم 33.97 المتعلق بمكفولي الأمة، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف بتاريخ 25 أغسطس 1999، باعتباره النص المؤطر، لتشمل الأطفال ضحايا زلزال الحوز، المتوفرة فيهم شروط التمتع بصفة مكفولي الأمة، على غرار ما تم العمل به بالنسبة للأطفال ضحايا الزلزال الذي ضرب إقليم الحسيمة سنة 2004.

ووفقا لما سبق، يهدف هذا المشروع إلى ما يلي:

أولا، إقرار مقتضيات بشأن منح الأطفال ضحايا زلزال الحوز صفة مكفولي الأمة:

حدد مشروع هذا القانون شروط منح صفة مكفولي الأمة للأطفال ضحايا زلزال الحوز، حيث نص على منح هذه الصفة لهؤلاء الأطفال الذين يكون أبوهم أو سندهم الرئيسي قد توفى أو توفي على إثر جروح من جراء هذا الزلزال، أو أصبح عاجزا بدنيا أو فقد، إذا تبين من ظروف اختفائه أنه توفى على إثر الزلزال المذكور.

وعلى غرار القوانين المعمول بها في هذا الإطار، اعتبر مشروع هذا القانون السند الرئيسي كل شخص كان يتكفل بالطفل عند وفاة الأب أو حتى قيد حياته؛

ثانيا، حصر وإعداد قائمة الأطفال ضحايا زلزال الحوز بالسهر على تطبيق أحكام مشروع هذا القانون:

تنص المادة الثانية منه على إحداث لجنة إدارية على مستوى كل من عمالة مراكش وأقاليم كل من الحوز وشيشاوة وتارودانت وورزازات وأزيلال، يناط بها حصر وإعداد قائمة الأطفال المستفيدين من صفة مكفولي الأمة، ويحدد تأليفها وكيفية اشتغالها بقرار لرئيس الحكومة.

كما ستعمل مؤسسة الحسن الثاني للأعمال الاجتماعية لقدماء العسكريين وقدماء المحاربين على اتخاذ مجموعة من الإجراءات والترتيبات بعد إقرار مشروع هذا القانون وصدوره للسهر على التطبيق السريع والأمثل لمقتضياته.

ثالثا، الحقوق المخولة للأطفال ضحايا زلزال الحوز المتمتعين بصفة مكفولي الأمة:

نص مشروع القانون، الذي ستسري أحكامه ابتداء من 8 شتنبر 2023، على تخويل هؤلاء الأطفال كافة الحقوق المنصوص عليها في القانون رقم 33.97 المقررة لفائدة مكفولي الأمة، من خلال استفادتهم من الدعم المادي والمعنوي الممنوح من طرف الدولة والمتمثل أساسا فيما يلي:

1- إعانة إجمالية بمبلغ شهري حدد في 1250 درهم؛

2- مجانية العلاجات الطبية والجراحية والاستشفاء في التشكيلات الصحية المدنية والعسكرية التابعة للدولة، وتخفيضات متعددة للتنقل عبر كافة وسائل النقل السككي؛

3- دعم مالي عند كل دخول مدرسي وإعانة مالية بمناسبة عيد الأضحى لكل عائلة؛

4- الأسبقية في الالتحاق بمؤسسات التعليم والتكوين وفي الحصول على المنح الدراسية والأسبقية لولوج المناصب العمومية في إدارات الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية.

وفي ختام هذا العرض، أود أن أجدد شكري للسيد الرئيس المحترم، وللسيدات والسادة المستشارين المحترمين على تفاعلكم الإيجابي تجاه مشروع هذا القانون الذي سيكون له وقع جيد في تحسين الوضعية الاجتماعية والمعيشية للأطفال ضحايا زلزال الحوز المتمتعين بصفة مكفولي الأمة.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بإدارة الدفاع الوطني، على تقديم مشروع القانون.

وبالنسبة لتقرير لجنة الخارجية والدفاع الوطني والمغاربة المقيمين بالخارج حول مشروع القانون، فقد تم توزيعه ورقيا وإلكترونيا.

وبالنسبة كذلك للمناقشة، فتم الاتفاق في ندوة الرؤساء على تقديم المداخلات مكتوبة، قصد إدراجها في المحضر.

التقارير وزعت.. أتكلم على المناقشات تسلم مكتوبة للرئاسة من أجل تضمينها في المحضر.

إذن، شكرا للسادة رؤساء الفرق على تقديم مداخلاتهم مكتوبة من أجل تضمينها.. غير نكمل الكلمة السي مبارك، راني شفت الإشارة ديالك.

بغيتي تسبقني أنت؟

مرحبا.. تفضل.

المستشار السيد مبارك السباعي:

بغيت نلقي الكلمة ديالي السيد الرئيس، المداخلة ديالي.

السيد رئيس الجلسة:

كان اتفاق في ندوة الرؤساء.

المستشار السيد مبارك السباعي:

لا ما كان حتى شي اتفاق، إذا كان شي اتفاق قلها لي، ما كاين حتى مشكل، ما عندي حتى شي اتفاق.

السيد رئيس الجلسة:

لا كان اتفاق.

المستشار السيد مبارك السباعي:

لا ما كاينش اتفاق السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

تفضل السي مسعود.

المستشار السيد مولاي مسعود أكناو:

كنا في ندوة الرؤساء في الصباح واتفقنا على المداخلات تسلم.

السيد رئيس الجلسة:

هذا هو الاتفاق.

شكرا لكم السيد الرئيس.

كاين اتفاق ديال الجميع الآن، علاش أنت غادي تخرج من الاستثناء السي مبارك؟

شكرا السيد الرئيس، شكرا لك.

اعطينا ذيك المداخلة مكتوبة.

شكرا للسيد رئيس الفريق.

دكتور، بغيتي الكلمة؟

تفضلوا، مرحبا.

المستشار السيد عبد القادر الكيحل:

فيما يتعلق بالموضوع، عندنا النظام الداخلي الاتفاق اتفقو الإخوان، هذا الاتفاق يلزم اللي ما بغاش يأخذ الكلمة، اللي بغا يأخذ الكلمة له الحق في أن يأخذ الكلمة باش ماشي غدا يقول علاش ما اتفقتوش ولا كذا، إذن هذا تقدير الفرق، إذا السيد الرئيس بغا يأخذ الكلمة الآن احنا ما عندنا حتى حاجة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

إذن شكرا لكم.

ونتنقل الآن للتصويت على مواد مشروع القانون:

المادة الأولى:

الموافقون: الإجماع.

المادة 2:

الموافقون: الإجماع.

المادة 3:

الموافقون: الإجماع.

أعرض مشروع القانون برمته للتصويت:

الموافقون: الإجماع.

إذن يوافق مجلس المستشارين على "مشروع القانون رقم 50.23 في شأن منح الأطفال ضحايا زلزال الحوز صفة مكفولي الأمة".

شكرا لكم جميعا على هذا التصويت الإيجابي لصالح هذا المشروع.

ونتنقل للدراسة والتصويت على **"مشروع قانون رقم 57.23 والذي يقضي بالمصادقة على المرسوم بقانون 2.23.870 الصادر في 18 ربيع الأول 1445 (4 أكتوبر 2023) بإحداث وكالة تنمية الأطلس الكبير".**

الكلمة للحكومة لتقديم المشروع.

تفضل السيد الوزير.

احنا ما غنرحبوش بك فالدار، أنت راه مول الدار.

السيد مصطفى بايتاس الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان، الناطق الرسمي باسم الحكومة:

بسم الله الرحمان الرحيم

والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

حضرات السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

طبقا لأحكام الفصل 81 من الدستور ولمقتضيات الباب 7 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، أتشرف بالمثول أمام مجلسكم الموقر لتقديم ودراسة مشروع القانون رقم 57.23 القاضي بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 2.23.870 الصادر في 18 من ربيع الأول 1445 (4 أكتوبر 2023) بإحداث وكالة تنمية الأطلس الكبير، الذي يأتي تنفيذا للتعليمات الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، حفظه الله، الرامية إلى إعادة البناء والتأهيل العام للمناطق المتضررة من زلزال الحوز.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا المشروع يأتي عملا بأحكام الفصل 81 من الدستور الذي ينص في فقرته الأولى على أنه: **"يمكن للحكومة أن تصدر، خلال الفترة الفاصلة ما بين الدورات، وباتفاق مع اللجان التي يعنيها الأمر في كلا المجلسين، مراسيم قوانين، يجب عرضها بقصد المصادقة عليها من طرف البرلمان، خلال دورته العادية الموالية".**

حيث أصدرت الحكومة بتاريخ 18 من ربيع الأول 1445 (4 أكتوبر 2023)، بعد أن وافقت اللجنتان المعنيتان بالأمر في مجلس النواب ومجلس المستشارين، مرسوم بقانون يتعلق بإحداث وكالة تنمية الأطلس الكبير، ونشر بالجريدة الرسمية عدد 7236 بتاريخ 5 أكتوبر 2023.

السيد الرئيس المحترم،

حضرات السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

لقد تم إعداد برنامجا مندمجا ومتعدد القطاعات على مدى 5 سنوات 2024-2028 بميزانية إجمالية تقدر بـ 120 مليار درهم، قدم بين يدي جلالة الملك في جلسة العمل المنعقدة بتاريخ 20 شتنبر 2023، تغطي الصيغة الأولى منه الأقاليم والعمالات المتضررة من زلزال مراكش، الحوز، تارودانت، شيشاوة وأزيلال وورزازات والتي تبلغ ساكنتها 4.2 ملايين نسمة.

ويحتوي هذا البرنامج على مشاريع تهدف إلى إعادة بناء المساكن وتأهيل البنيات التحتية المتضررة وإلى تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المناطق المستهدفة.

ولمواجهة الكوارث الطبيعية بشكل فوري، يتضمن هذا البرنامج إحداث منصة كبرى للمخزون الاستراتيجي والاحتياطات الأولية والمتمثلة في الخيام والأغطية والأسرة والأدوية والمواد الغذائية بكل جهة، وذلك تنفيذا للتعليمات الملكية السامية.

ولتحقيق الغاية المتوخاة، تضمن المرسوم بقانون المقتضيات التالية:

- **أولا،** تحديد المهام والصلاحيات المنوطة بالوكالة المتمثلة على الخصوص فيما يلي:

✓ إنجاز مجموع مكونات ومشاريع البرنامج، ولا سيما مشاريع إعادة البناء وتأهيل المناطق المتضررة، مع أخذ البعد البيئي بعين الاعتبار، وفي احترام تام للتراث المتفرد وتقاليد وأنماط عيش ساكنة المناطق المعنية، وكذا لضوابط ومعايير البناء المقاوم للزلازل وإنجاز مشاريع التنمية الاجتماعية والاقتصادية بالمناطق المستهدفة المدرجة بالبرنامج

المذكور؛

- ✓ العمل على تحقيق التقائية وانسجام المشاريع المدرجة بالبرنامج بتنسيق مع مختلف الإدارات والفاعلين المعنيين؛
- ✓ تتبع إنجاز البرامج وإعداد حصيلة الإنجازات، ولا سيما مستوى تقدم أشغال المشاريع والالتزام بالنفقات ومستوى تقدم الأشغال ووضعية الأداء؛
- ✓ تقييم أثر المشاريع المنجزة باستخدام مؤشرات قياس نجاعة الأداء.

- **ثانيا،** التنصيص على إبرام عقد برنامج بين الدولة والوكالة، يحدد على الخصوص مكونات البرنامج، أهدافه وكيفيات تمويله وكذا الجدولة الزمنية لإنجازه والمحددة في 5 سنوات؛

- **ثالثا،** تحديد أجهزة إدارة وتسيير الوكالة المتمثلة في "مجلس التوجيه الاستراتيجي" الذي يرأسه رئيس الحكومة والمدير العام للوكالة، وتحديد مهام واختصاصات كل منهما؛

- **رابعا،** تحديد التنظيم الإداري والمالي للوكالة من حيث مواردها ونفقاتها وبنية مراقبتها الداخلية وكيفية تدقيق حساباتها، وكذا نظام مواردها البشرية؛

- **خامسا،** تخويل الوكالة فيما يخص اقتناء العقارات اللازمة لإنجاز المشاريع المدرجة في برنامج حقوق السلطة العامة، وفقا للفصل الثالث من القانون رقم 7.81 المتعلق بنزع الملكية لأجل المنفعة العامة والاحتلال المؤقت، وكذا الاستفادة لأجل القيام بمهامها من حق الاحتلال المؤقت لأملاك الخواص وفق النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل؛

- **سادسا،** إلزام إدارة الدولة والجماعات الترابية والمؤسسات العمومية بموافاة الوكالة بطلب منها بالمعطيات والمعلومات والوثائق الضرورية، لتمكينها من الاضطلاع بالمهام الموكولة إليها؛

- **سابعا،** فتح إمكانية لجوء المدير العام للوكالة إلى الولاة والعمال المعنيين من أجل إصدار التراخيص اللازمة لإنجاز مشاريع البرامج في حالة تأخر أو رفض غير مبرر من طرف الإدارات والمؤسسات العمومية والهيئات المعنية لمنح هذه التراخيص؛

- **ثامنا،** التنصيص على حل الوكالة في أجل أقصاه 31 دجنبر 2029.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في الختام، يطيب لي أن أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان للجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية، رئيسا وأعضاء، على تفاعلهم الإيجابي مع مشروع هذا القانون الذي يهدف إلى استكمال المسطرة المنصوص عليها في الدستور.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم، السيد الوزير، على تقديم هذا المشروع.

والكلمة لمقرر لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية لتقديم تقرير اللجنة حول مشروع القانون.. وزع.

إذن كل شي توصل.

بالنسبة للمناقشة راه كذلك، تم الاتفاق في ندوة الرؤساء على تقديم المداخلات مكتوبة من أجل تضمينها في محضر هاته الجلسة.

إذن إيلا ماكانش شي تدخل، ننتقل لمرحلة التصويت على المادة الفريدة الذي يتألف منها مشروع هذا القانون.

وأعرض المادة الفريدة للتصويت:

الموافقون: الإجماع.

أعرض مشروع القانون برمته للتصويت:

الموافقون: الإجماع.

إذن، يوافق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 57.23 الذي يقضي بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 2.23.870 الصادر في 18 من ربيع الأول 1445 (4 أكتوبر 2023) بإحداث وكالة تنمية الأطلس الكبير.

شكرا للجميع.

ورفعت الجلسة.

الملحق: الجلسات المسلمة مكتوبة لرئاسة الجلسة.

I- مشروع قانون رقم 50.23 في شأن منح الأطفال ضحايا زلزال الحوز صفة مكفولي الأمة:

1) مداخلة المستشار السيد مولاي المصطفى العلوي الاسماعيلي باسم فرق الأغلبية:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أساهم في مناقشة هذا المشروع قانون البالغ الأهمية بالنظر لتجسيده للقيم المغربية الأصيلة المتمثلة في التكافل والتضامن المجتمعي الانساني النبيل بعد كارثة الزلزال التي خلفت الآلاف من الضحايا، وقبل الخوض في المناقشة هذا الموضوع لابد أن أنوه باسم فرق الأغلبية بمستوى النقاش الذي عبرت عنه مختلف مكونات لجنة الخارجية والدفاع الوطني والمغاربة المقيمين في

الخارج بكل جدية ومسؤولية أثناء الدراسة والمصادقة والتصويت على هذا المشروع.

واسمحوا لي أن أجدد، باسم فرق الأغلبية، التعازي لضحايا هذا الزلزال ومتمنياتنا بالتعافي والشفاء العاجل للمصابين.

في البداية، لابد ان نعبر عن اعتزازنا بالقيادة الحكيمة لعاهل البلاد الذي بقراراته وتوجيهاته السامية، ظهرت الأمة المغربية خلال هذه الفاجعة كتلة واحدة متراصة، متضامنة ومتماسكة.

كما أغتنم هذه المناسبة لأتوجه بتحية إكبار واجلال لقواتنا المسلحة الملكية، وعلى رأسها قائدها الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة جلالة الملك محمد السادس نصره الله، حيث أبانت عن تألق وتميز لافت في إدارة هذه الأزمة؛ ونشيد أيضا بتدخلات مختلف القوات الأمنية وفرق الإنقاذ التي بذلت مجهودات جبارة للتخفيف من هول الكارثة.

السيد الوزير المحترم،

لقد نجحت بلادنا ولله الحمد في تدبير هذه الأزمة بحس كامل من المسؤولية والعقلانية من خلال الطابع الاستعجالي للمبادرات التي تم اتخاذها، تحت التوجيهات الملكية السامية، وعبر التعبئة كل حسب موقعه ومسؤولياته؛ كما أنها تعاملت برؤية شمولية يطبعها التضامن والتلاحم.

ويأتي هذا المشروع الذي يمنح صفة مكفولي الأمة للأطفال ضحايا الزلزال ليعكس هذا البعد الشمولي والانساني في التعامل مع تداعيات هذه الكارثة، وعلى ديمومة الروح التضامنية للأمة المغربية، باعتبار هذه الفئة الأكثر هشاشة التي يتعين الاعتناء بها وتضميد جراحها، بعد صدمة فقدان أولياء أمورها الذين نحتسبهم عند الله شهداء، مصداقا للحديث النبوي الشريف: الشهداء خمسة: المطعون والمبطون والغريق وصاحب الهدم والشهيد في سبيل الله.

وإذ نعبر عن اعتزازنا بهذه الالتفاتة الملكية المفعمة بالإنسانية لأب الأمة وراعيها، صاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله، وهذه الرعاية الخاصة التي أحاط بها أبناءه يتامى هذا الزلزال، بوضع إطار قانوني يساهم في حمايتهم وتنشئتهم في أجواء سليمة، فإننا نرى في هذا المشروع، كذلك قطعا للطريق أمام كل أشكال الاستغلال الجسدي والجنسي والمعنوي الذي قد يتعرض له هؤلاء الأطفال في غياب معيليهم، خصوصا بعد ظهور عدة مخاوف من استغلال وضعهم النفسي والمادي للمتاجرة بهم، بعد رصد منشورات متداولة على مواقع التواصل الاجتماعي تحتوي على مضامين مسيئة لهم.

إن تمتيع الأطفال ضحايا زلزال 08 شتنبر بصفة مكفولي الأمة ومنحهم الاستفادة من الرعاية المعنوية والمساعدة المادية ومن امتيازات على مستوى التمدرس والصحة والمناصب العامة وغيرها، يحمل جوانب انسانية واجتماعية عميقة لها وقع نفسي ايجابي على هؤلاء القاصرين. ولا يمكن إلا أن نعتبره حلقة جديدة في مسار مغرب القيم، مغرب التضامن والتآزر، مغرب العدالة الاجتماعية التي لا تستقيم إلا بضمان العيش الكريم لمختلف الشرائح المجتمعية، بما فيها الطفولة باعتبارها عماد المستقبل.

وعلى ضوء ما سبق، فمن الطبيعي أن نصوت بالإيجاب على مشروع هذا القانون، استشعارا منا لأهميته الكبرى ولراهنيته، متمنين لهؤلاء الأطفال من مكفولي الأمة وضعية معيشية ومجتمعية أفضل.

وشكرا.

2) مداخلة الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية أن أتدخل في مناقشة مشروع قانون رقم 50.23 في شأن منح ضحايا زلزال الحوز صفة مكفولي الأمة، حيث جاء النص استجابة لتعليمات جلالة الملك محمد السادس نصره الله، خلال اجتماع العمل الذي ترأسه يوم 14 شتنبر 2023 والذي خصص لتفعيل البرنامج الاستعجالي لإعادة إيواء المتضررين والتكفل بالفئات الأكثر تضررا من زلزال الحوز (8 شتنبر 2023)، حيث أمر جلالته بإحصاء الأطفال اليتامى الذين فقدوا أسرهم وأضحوا بدون موارد إثر الزلزال ومنحهم صفة مكفولي الأمة.

ولكي لا تفوتني الفرصة أود باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية في هذه المناسبة أن أرفع أحر التعازي لأسر ضحايا فاجعة الزلزال المدمر الذي ضرب منطقة الحوز وخالص المتمنيات بالشفاء العاجل لكل الجرحى والمتضررين من تداعياته.

السيد الرئيس المحترم،

إننا في الفريق الاستقلالي بعد استقرائنا لمضامين هذا النص نسجل إيجابية هذه المبادرة التشريعية التي تهدف حماية هؤلاء الأطفال من تداعيات هذه الكارثة الطبيعية، وفي هذا الإطار أعطى صاحب الجلالة نصره الله أوامره للحكومة من أجل اعتماد مسطرة المصادقة على مشروع القانون اللازم لهذا الغرض، وذلك في أقرب الآجال.

وفي نفس الاتجاه، قررت الحكومة تحويل مشروع المرسوم بقانون رقم 2.23.845 (الخميس 21 شتنبر 2023) بمنح الأطفال ضحايا زلزال الحوز صفة مكفولي الأمة إلى مشروع قانون المعروض على مجلسنا والذي نحن بصدد دراسته اليوم.

السيد الرئيس المحترم،

إن مفهوم مكفولي الأمة يستمد مرجعيته من الظهير الشريف رقم 1.99.191 متعلق بتنفيذ القانون رقم 33.97 المتعلق بمكفولي الأمة، (غشت 1999)، هذه الصفة تمنح للأطفال المغاربة الذين يكون أبوهم أو سندهم الرئيسي قد "استشهد بالمغرب أو بالخارج على إثر مشاركته في الدفاع عن

حوزة المملكة أو أثناء قيامه بمهام المحافظة على السلم أو عمليات إنسانية بأمر من القائد الأعلى ورئيس الأركان العامة للقوات المسلحة الملكية"، أو "استشهد على إثر جروح أو أمراض أصابته أو اشتدت عليه من جراء هذه الأحداث، أو أصبح عاجزا من الناحية البدنية، عن القيام بواجباته العائلية بسبب نفس الأحداث" أو "فقد، إذا تبين من ظروف هذا الاختفاء والفترة التي يعود إليها، أنه استشهد في سبيل الوطن".

هذا التوجه النبيل والإنساني يستحق كل التنويه والإشادة لأنه يروم هؤلاء الأطفال في هذه المحنة وحمايتهم من جميع المخاطر وجميع الهشاشة التي قد يتعرضون لها بعد هذه الكارثة الطبيعية مساندة أشكال إن زلزال الحوز المدمر وتداعياته الاقتصادية والاجتماعية على المناطق المتضررة وطريقة تعاطي الدولة مع الأزمة والقرارات التي اتخذتها حتى الآن فرض استدعاء تجربة الزلزال الذي ضرب الحسيمة سنة 2004.

السيد الرئيس المحترم،

إن مناقشة هذا النص التشريعي اليوم تحيلنا إلى التأكيد على أن بلادنا في مثل هذه الفواجع تظهر مواقف إنسانية عظيمة تجلت في التلاحم والتآزر المجتمعيين المعروفين لدى المغاربة قاطبة، ولا ننسى أيضا الإيمان القوي بالقدر والصبر الشديد الذي أبانت عنه فئات مجتمعية عديدة فقدت أفراد أسرتهم بالكامل أو معظمهم، لكن مع كل ذلك أبانت عن صبر منقطع النظير.

ومن هذا المنبر نود أن نوجه تحية إجلال وتقدير لكل القوات المسلحة الملكية والدرك الملكي والقوات المساعدة والأمن وكل من تجند وساهم بكل الإمكانيات البشرية واللوجيستيكية لتقديم المساعدة لضحايا الهزة الأرضية التي ضربت المملكة.

هذا، وقد أثبت المغرب مرة أخرى وبفضل رؤية وعمل جلالة الملك، قدرته على الصمود التي يتميز بها والتي تمكنه من مواجهة الاختبارات والتحديات بقوة وحكمة وعزم، وذلك بفضل حكمة ملكه وقوة مؤسساته وتضامن شعبه وسخائه، وإننا في الفريق الاستقلالي نصوت بالإيجاب على هذا النص التشريعي الإنساني بامتياز.

3) مداخلة الفريق الحركي:

السيد الرئيس المحترم،
السيد الوزير المحترم،
السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الحركي لمناقشة مشروع قانون رقم 50.23 في شأن منح الأطفال ضحايا زلزال الحوز صفة مكفولي الأمة.

بداية، أجدد خالص العزاء وصادق المواساة لصاحب الجلالة محمد السادس أعز الله أمره إثر الزلزال الذي ضرب عدد من الأقاليم وراح ضحيته مئات من الضحايا، سائلا المولى عز وجل أن يتغمدهم بواسع الرحمة والمغفرة، وأن يلهم ذويهم الصبر والسلوان، كما أود بهذه المناسبة أن أتقدم بجزيل الشكر لصاحب الجلالة على العناية السامية التي أحاط بها كل الضحايا والمنكوبين عبر وضع كافة التدابير العملية من أجل تجاوز الأزمة والتخفيف من أضرارها، لاسيما في الجانب الإنساني، فضلا عن توجيهاته السامية لبلورة برنامج لإعادة إعمار المناطق المتضررة، كما أود التنويه والإشادة بمجهودات القوات المسلحة الملكية والدرك الملكي والمؤسسات الأمنية والوقاية المدنية ومختلف السلطات العمومية التي تدخلت عناصرها بمهنية عالية وتعبئة كبيرة في كافة العمالات والأقاليم المعنية تنفيذا للتعليمات الملكية السامية.

السيد الرئيس المحترم،

إن هذا المشروع جاء في سياق استثنائي، ويتضمن ثلاثة أهداف مهمة من بينها منح الصفة للمكفول، وحقوقه والسند كذلك، وحرصا من جلالة الملك نصره الله على ضرورة التكفل بهذه الفئة ومساعدتها على الاندماج في الحياة العامة، يأتي مشروع قانون 50.23 مؤطرا لهذه الأهداف السالفة الذكر التي تمتع الأطفال بصفة مكفولي الأمة، مما سيؤهلهم للاستفادة من الرعاية المعنوية والمساعدة المادية والتكفل بمجموع المصاريف المتعلقة بالنفقة والصحة والتمدرس، فضلا عن منح الأطفال الضحايا حقوقا تشمل إعانة مالية شهرية، حددت في مبلغ 1250 درهم لكل فرد.

واستحضارا للمرامي النبيلة لهذا المشروع الهام، فإننا نهيب بالحكومة بضرورة تسريع وتيرة تنزيل الدعم والمساعدات، ونتمنى أن تزيد من حجمها خصوصا وأننا على أبواب فصل الشتاء وما يعرفه من برد وثلوج، خاصة أن جل المناطق المستهدفة توجد في الجبل.

لكل هذه الاعتبارات، سنصوت في الفريق الحركي بالإيجاب على هذا المشروع.

شكرا على إصغائكم.

4) مداخلة الفريق الاشتراكي – المعارضة الاتحادية:

السيدة الرئيسة المحترمة،
السيد الوزير المحترم،
السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الإشتراكي – المعارضة الإتحادية في مناقشة مشروع قانون رقم 50.23 في شأن منح الأطفال ضحايا زلزال الحوز صفة مكفولي الأمة.

بداية، أجدد خالص العزاء وصادق المواساة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس أعز الله أمره، إثر الزلزال الذي ضرب عددا من المدن المغربية، وراح ضحيته مئات من الضحايا، سائلا المولى عز وجل أن يتغمدهم بواسع الرحمة والمغفرة، وأن يلهم ذويهم الصبر والسلوان.

كما أود بهذه المناسبة، أن أتقدم بجزيل الشكر لصاحب الجلالة على

العناية السامية التي أحاط بها كل الضحايا والمنكوبين عبر وضع كافة التدابير العملية من أجل تجاوز الأزمة والعمل على التخفيف من أضرارها، لاسيما في جانبها الإنساني، كما أود التنويه والإشادة بتدخلات القوات المسلحة الملكية والدرك الملكي والمؤسسات الأمنية ومختلف السلطات العمومية، التي تدخلت عناصرها بمهنية عالية وتعبئة كبيرة بكافة العمالات والأقاليم المعنية، تنفيذا للتعليمات الملكية السامية.

إن موضوع النقاش اليوم يأتي في سياق استثنائي نتيجة الخسائر المادية والبشرية التي عرفتها المناطق المنكوبة، خصوصا في ظل تَيَتُّم العديد من أطفال تلك المناطق الذين وجدو أنفسهم دون أي شيء.

وحرصا من جلالته على ضرورة التكفل بهؤلاء الفئة ومساعدتهم على الاندماج مجددا في الحياة العامة، يأتي مشروع القانون رقم 50.23 تنفيذا لتعليمات صاحب الجلالة الملك محمد السادس أعز الله أمره، القاضية بمنح الأطفال اليتامى، الذين فقدوا أسرهم وأضحوا بدون موارد جراء زلزال الحوز، صفة مكفولي الأمة من أجل انتشال الأطفال اليتامى ضحايا الزلزال من هذه المحنة وحمايتهم من جميع المخاطر وجميع أشكال الهشاشة التي قد يتعرضون لها بعد هذه الكارثة الطبيعية.

من جهة أخرى، فإن تمتع الأطفال بصفة مكفولي الأمة سيأهلهم للاستفادة من الرعاية المعنوية والمساعدة المادية، والتكفل بمجموع أو بعض المصاريف المتعلقة بالنفقة والصحة والتمرس المهني والدراسة الضرورية لنموهم الطبيعي، فضلا عن منح الأطفال الضحايا حقوقًا تشمل إعانة مالية شهرية.

ونظرا لكون مسار إنفاذ المشروع يرتبط بتحديد قائمة الأطفال المستفيدين بواسطة لجنة إدارية تُشكل على مستوى المناطق المتضررة من الزلزال، فإننا نهيب بالحكومة بضرورة تسريع وثيرة الإجراءات المتعلقة بالتنفيذ، قصد تقديم المساعدة والمواكبة الكاملة لهؤلاء الأطفال، على اعتبار أن أي تأخير في تقديم هذه المساعدات يمكن أن يزيد من حجم الخسائر والتكاليف، خصوصا وأننا على أبواب موجة البرد والثلوج التي تعرفها تلك المناطق كل سنة.

وأخيرا، وباسم جميع أعضاء الفريق الإشتراكي -المعارضة الاتحادية، فإننا سنصوت بالإيجاب على هذا القانون.

5) مداخلة المستشار السيد المخلول محمد حرمة باسم فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب في مناقشة مشروع القانون رقم 50.23 في شأن منح الأطفال ضحايا زلزال الحوز صفة مكفولي الأمة.

في البداية، لا يسعنا إلا أن نجدد الاعتزاز بالقيادة الحكيمة لمولانا صاحب الجلالة الملك محمد السادس، والذي عمد ومنذ اللحظات الأولى للزلزال، إلى إعطاء توجيهاته السامية لكافة المؤسسات العسكرية والأمنية والقطاعات الحكومية من أجل إغاثة المصابين ومد يد المساعدة لسائر المتضررين من هذا الزلزال، كما أن جلسات العمل التي ترأسها جلالة الملك حفظه الله كانت فرصة لدراسة هذه الكارثة، وأعطى من خلالها حفظه الله توجيهاته لكيفية الحد من تداعيات هذا الزلزال على حياة الساكنة.

كما لا يسعنا في الوقت ذاته إلا التعبير عن اعتزازنا بالأداء المتميز والبطولي لجميع مكونات الجيش الملكي والدرك الملكي والأمن الوطني والإدارة الترابية، ولكافة القطاعات الحكومية والجماعات الترابية التي تعبأة تحت القيادة السامية لصاحب الجلالة لإغاثة المنكوبين.

يأتي هذا المشروع في إطار إعمال التوجيهات الملكية السامية التي تضمنها بلاغ الديوان الملكي يوم الخميس 14 سبتمبر 2023 والذي جاء فيه:

"أن جلالة الملك حفظه الله ونصره تطرق أيضا إلى موضوع يحظى بالأولوية وبالأهمية، ويتعلق بالتكفل الفوري بالأطفال اليتامى الذين فقدوا أسرهم وأضحو بدون موارد، وأعطى جلالة الملك أوامره بإحصاء هؤلاء الأطفال ومنحهم صفة مكفولي الأمة".

وتجاوبا مع الدعوة الملكية السامية الواردة في نفس البلاغ والداعية إلى الإسراع في اعتماد هذا الإطار القانوني من أجل حماية هؤلاء الأطفال من جميع أشكال الهشاشة التي قد يتعرضون لها كما ورد في بلاغ الديوان الملكي، فإننا نرى في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب أنه وبالنظر إلى حالة الاستعجال، أن نقوم بالتصويت على هذا المشروع الهام خلال هذا الاجتماع، حتى تتسنى عملية برمجته غدا بعد جلسة الأسئلة الشفوية، ليواصل مساره التشريعي دون إبطاء.

لقد أبان البرلمان ومنذ وقوع هذه الكارثة عن تعبئته إلى جانب سائر مؤسسات بلادنا تحت قيادة جلالة الملك حفظه الله من أجل مواجهة تداعيات هذه الكارثة، سواء ما يتعلق بالتفاعل الفوري مع المرسوم بقانون بإحداث وكالة تنمية الأطلس أو سائر المبادرات التي اتخذها، ويتعين أن يشكل تعاطي مجلسنا مع هذا المشروع لبنة مهمة في هذا التعاطي الاستثنائي.

6) مداخلة فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب:

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

يطيب لي أن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب في هذه الجلسة التشريعية المخصصة للدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم

50.23 في شأن منح الأطفال ضحايا زلزال الحوز صفة مكفولي الأمة.

وهو مشروع القانون الذي يأتي تنزيلا للتعليمات الملكية السامية الرامية إلى التكفل بالساكنة المتضررة من زلزال الحوز، خصوصا فئة الأطفال.

وفي هذا الإطار، نجدد في الاتحاد العام لمقاولات المغرب إشادتنا بالعناية الملكية السامية التي أولاها جلالة الملك محمد السادس نصره الله للساكنة المتضررة، حيث حرص جلالته منذ اللحظات الأولى لما بعد الزلزال عبر جلسات العمل الملكية على إعطاء تعليماته السامية للسلطات العمومية من أجل التكفل بالساكنة المتضررة وإعادة إيوائها.

وأيضا الإشادة بقيم تمغربيت وروح المواطنة التي أبان عليها عموم الشعب المغربي من خلال الانخراط الواسع في الحملة الوطنية للتبرع بالدم، والمساهمة بشكل فعال في المجهود الإغاثي للساكنة المنكوبة.

السيد الرئيس،

يهدف مشروع هذا القانون إلى تخويل الأطفال ضحايا زلزال الأمة برعاية الأمة، حيث ستصبح الأمة المغربية مسؤولة عن رعاية المعنوية والمادية والاجتماعية.

ولأجل ذلك، فإننا في فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب سنصوت بالموافقة على مشروع قانون رقم 50.23 في شأن منح الأطفال ضحايا زلزال الحوز صفة مكفولي الأمة.

والسلام عليكم ورحمة الله.

7) مداخلة مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي:

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إعمالا لأحكام الدستور ومواد النظام الداخلي لهذا المجلس الموقر، يشرفني أن أتدخل باسم مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي بمجلس المستشارين، بمناسبة مناقشة مشروع قانون رقم 50.23 في شأن منح الأطفال ضحايا زلزال الحوز صفة مكفولي الأمة.

إن اقتراح هذا المشروع جاء تنفيذا للتعليمات السامية للملك محمد السادس نصره الله الرامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، من أجل التكفل الفوري بالأطفال اليتامى الذين فقدوا أسرهم وأصبحوا بدون مورد، إثر الزلزال العنيف الذي ضرب إقليم الحوز بتاريخ 8 شتنبر الماضي والذي امتدت آثاره إلى كل من عمالة مراكش وأقاليم شيشاوة وتارودانت وورزازات وأزيلال.

فمن خلال الاطلاع على كافة بنود مشروع القانون الإطار 50.23 بتأن، يتضح أنه يروم إلى وضع إطار قانوني يحدد شروط منح صفة مكفولي الأمة لضحايا زلزال الحوز، حيث نص على منح هذه الصفة لهؤلاء الأطفال الذين يكون أبوهم أو سندهم الرئيسي قد توفي إثر زلزال الحوز الذي ضرب إقليم الحوز وامتدت آثاره إلى عمالة مراكش وأقاليم شيشاوة وتارودانت وورزازات وأزيلال، أو توفي على إثر جروح من جراء هذا الزلزال، أو أصبح عاجزا بدنيا عن القيام بواجباته العائلية بسبب نفس الزلزال، أو فقد، إذا تبين من ظروف اختفائه والفترة التي يعود إليها أنه توفي على إثر هذا الزلزال.

صراحة هذا المشروع، سيساعد الأطفال المستفيدين من الاندماج في الحياة العامة، وبالتالي إننا في مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، لا يسعنا إلا أن نصفق لهذا المشروع، وتماشيا مع القناعات والمبادئ الراسخة، لدى المجموعة، التي تروم إلى دعم وتشجيع كافة المبادرات التي تخدم المصالح العليا للوطن والمواطن، فإننا نبارك مرة أخرى هذا المشروع الذي من شأنه تدعيم الخيار الديمقراطي في بلادنا.

والسلام عليكم ورحمة الله.

8) مداخلة المستشار السيد خالد السطي والمستشارة السيدة لبنى علوي:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن اتناول الكلمة باسم الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب بمجلس المستشارين في إطار هذه الجلسة العامة المخصصة للدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 50.23 في شأن منح الأطفال ضحايا زلزال الحوز صفة مكفولي الأمة.

وهي مناسبة، نؤكد من خلالها على اعتزازنا بالرعاية التي يوليها جلالة الملك، حفظه الله، لمختلف فئات وشرائح المجتمع، خاصة الفئات الهشة، حيث أعطى جلالته تعليماته السامية من أجل التكفل بالأطفال اليتامى الذين فقدوا أسرهم وأصبحوا بدون مورد، إثر الزلزال العنيف الذي ضرب إقليم الحوز بتاريخ 8 شتنبر الماضي والذي امتدت آثاره إلى كل من عمالة مراكش وأقاليم شيشاوة وتارودانت وورزازات وأزيلال.

إن تمديد الأحكام المتعلقة بالحقوق المنصوص عليها في القانون رقم 33.97 المتعلق بمكفولي الأمة الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.99.191 بتاريخ 25 غشت 1999، باعتباره النص المؤطر، ليشمل الأطفال ضحايا زلزال الحوز المتوفرة فيهم شروط التمتع بصفة مكفولي الأمة، على غرار ما تم العمل به بالنسبة للأطفال ضحايا الزلزال الذي ضرب إقليم الحسيمة سنة 2004، (إن تمديد هذه الاحكام) من شأنه أن يحمي هؤلاء الأطفال ويضمن لهم العيش الكريم والاندماج الاجتماعي والاقتصادي.

السيد الوزير المحترم،

لابد من التنويه بالتعبئة المجتمعية العفوية والشاملة من أجل التخفيف عن

ضحايا هذا الزلزال العنيف، وهو ما يعكس أصالة الشعب المغربي وتلاحمه وتآزره، وعلى الدور الكبير الذي لعبته مختلف الأجهزة العسكرية والأمنية والمدنية، ونؤكد على أهمية المواكبة النفسية والصحية لهؤلاء الأطفال من أجل تخفيف آثار الصدمة النفسية التي تعرضوا لها.

وفي نفس السياق، ندعو إلى اتخاذ ما يكفي من تدابير وإجراءات من أجل ضمان حق كل الأطفال المتواجدين في المناطق التي ضربها الزلزال في التمدرس في ظروف مواتية ضمانا لحقهم الدستوري في التعلم، خاصة ونحن مقبلين على فصل الشتاء.

وفي الختام، نؤكد في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب بمجلس المستشارين على التصويت بالإيجاب لصالح هذا النص القانوني، آملين أن يحقق الأهداف والغايات المتوخاة منه.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

II- مشروع مشروع القانون رقم 57.23 يقضي بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 2.23.870 بإحداث وكالة تنمية الأطلس الكبير:

1) مداخلة الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية:

بسم الله الرحمان الرحيم

والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لمناقشة مشروع القانون رقم 57.23 يقضي بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 2.23.870 بإحداث وكالة تنمية الأطلس الكبير، الذي يأتي تنفيذا للتعليمات الملكية الرامية إلى إعادة البناء والتأهيل العام للمناطق المتضررة من زلزال الحوز، والذي سيمكن من إعداد البرنامج المندمج ومتعدد القطاعات على مدى خمس سنوات (2024-2028)، بميزانية إجمالية تقدر بـ 120 مليار درهم، والذي قدم بين يدي جلالة الملك خلال جلسة العمل المنعقدة بتاريخ 20 شتنبر الماضي؛ تغطي الصيغة الأولى منه الأقاليم والعمالة المتضررة من الزلزال (مراكش والحوز وتارودانت وشيشاوة وأزيلال وورزازات)، والتي تبلغ ساكنتها 4.2 ملايين نسمة.

وللإشارة، تضمن هذا البرنامج إحداث منصة كبرى للمخزون والاحتياطات الأولية والمتمثلة في الخيام والأغطية والأسرة والأدوية والمواد الغذائية بكل جهة، وفق الرؤية الملكية السديدة لمواجهة الكوارث الطبيعية بشكل فوري.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

تضمن هذا المرسوم بقانون، لتحقيق الغاية المتوخاة منه، مقتضى يهم تحديد المهام والصلاحيات المنوطة بالوكالة، المتمثلة على الخصوص، في إنجاز مجموع مكونات ومشاريع البرنامج، لاسيما إنجاز مشاريع إعادة بناء وتأهيل المناطق المتضررة مع أخذ البعد البيئي بعين الاعتبار والاحترام التام للتراث المتفرد وتقاليد وأنماط عيش ساكنة المناطق المعنية، وكذا لضوابط ومعايير البناء المقاوم للزلازل، وإنجاز مشاريع التنمية الاجتماعية والاقتصادية بالمناطق المستهدفة المدرجة بالبرنامج.

كما أن المرسوم بقانون المتعلق بإحداث وكالة تنمية الأطلس الكبير ينص على العمل على تحقيق التقائية وانسجام المشاريع المدرجة بالبرنامج بتنسيق مع مختلف الإدارات والفاعلين المعنيين بالبرنامج، بالإضافة إلى تقييم أثر المشاريع المنجزة باستخدام مؤشرات قياس نجاعة الأداء.

حدد المشروع أجهزة إدارة وتسيير الوكالة المتمثلة في مجلس التوجيه الاستراتيجي، الذي يرأسه رئيس الحكومة، والمدير العام للوكالة، وتحديد مهام واختصاصات كل منهما، وكذا التنظيم الإداري والمالي للوكالة من حيث مواردها ونفقاتها وبنية مراقبتها الداخلية وكيفية تدقيق حساباتها، وكذا نظام مواردها البشرية.

كما يلزم إدارات الدولة والجماعات الترابية والمؤسسات العمومية بموافاة الوكالة، بطلب منها، بالمعطيات والمعلومات والوثائق الضرورية لتمكينها من الاضطلاع بالمهام الموكولة إليها، لافتا إلى أن هذا المرسوم بقانون ينص على حل الوكالة في أجل أقصاه 31 دجنبر 2029.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يحيل القانون رقم 2.23.870 على قرار إحداث وكالة تنمية الأطلس الكبير والمتضمن 20 مادة.

في البداية، تهم المواد الأولى مهام الوكالة بينما تتطرق مواد أخرى لأجهزتها الإدارية وآليات التسيير، إضافة إلى التنظيم المالي والمحاسباتي، خاصة فيما يتعلق بعدم إخضاع الوكالة للرقابة المالية طبقا لقانون 69.00 نظرا للطابع الاستعجالي الذي تتطلبه عمليات التدخل في المناطق المتضررة، وكذا الباب المخصص للموارد البشرية.

وأخيرا، أحكام متفرقة، تضمن كلها مبادئ التدبير الحكيم لإنجاح تدخلات الدولة وفق التعليمات السامية لجلالة الملك محمد السادس نصره الله، ضمانا للالتقائية والنجاعة.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

ونحن نناقش هذا المشروع لابد من الإشادة بالهبة الوطنية التي عرفتها بلادنا، تضامنا مع ضحايا زلزال الحوز، وهي الهبة التي أكدت بالملموس تضامن الشعب المغربي كلما احتاج الوطن لذلك، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، كما بين قدرة المغرب على امتلاك سيادته المطلقة في تحديد احتياجاته واختيار نمط وشكل وتوقيت التدخلات الأجنبية بعيدا عن المزايدات وعن إرضاء الخواطر.

كما نشيد بالمجهود الحكومي للتخفيف عن الساكنة المتضررة، حيث بلغ عدد المنح المسلمة إلى المعنيين بالأمر إلى حوالي 27.437، وسيتم خلال الأسبوع الحالي انطلاق تسليم الشطر الأول من المساعدات المالية المخصصة للبناء الكلي أو الجزئي، ويعتبر فتح اعتمادات بحوالي 2.5 مليار درهم للقطاعات التي أطلقت صفقات (الصحة- التعليم- التجهيز) مؤشرا إيجابيا على الجدية المطلوبة التي يتم التعامل بها مع هذا الأمر.

لكل هذا، فإننا في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية سنصوت بالإيجاب على مشروع القانون رقم 57.23 يقضي بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 2.23.870 بإحداث وكالة تنمية الأطلس الكبير.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

2) مداخلة الفريق الحركي:

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الحركي لمناقشة مشروع القانون رقم 57.23 يقضي بالمصادقة على المرسوم بقانون بإحداث وكالة تنمية الأطلس الكبير، وهي مناسبة للترحم مجددا على ضحايا الزلزال الذي عرفته بلادنا في 8 شتنبر من هذه السنة، ونطلب الشفاء العاجل للمصابين والجرحى.

السيد الرئيس المحترم،

يأتي إحداث هذه الوكالة بتعليمات جلالة الملك محمد السادس نصره الله، وتنزيلا لتوجهاته السامية وتتبعه الدائم منذ اللحظات الأولى التي أعقبت الزلزال والتي شهدت تعبئة جميع القوى الحية بالبلاد المدنية والعسكرية، لتعزيز وسائل وفرق البحث والإنقاذ من أجل تسريع عملية إنقاذ وإجلاء الجرحى وتزويد المناطق المتضررة بالمستلزمات الضرورية، من أغطية وتغذية ولوازم طبية والماء الصالح للشرب ،كما أعطى جلالته تعليماته السامية بوضع برنامج استعجالي لإعادة تأهيل وتقديم الدعم لإعادة إعمار المناطق المتضررة في أقرب الآجال وكذلك التكفل بالأشخاص في وضعية صعبة، خصوصا اليتامى والأشخاص في وضعية هشة وفي هذا الاطار يأتي إحداث هذه الوكالة لمواجهة الكوارث الطبيعية بشكل فوري وإحداث منصة كبرى للمخزون والاحتياطات الأولية والمتمثلة في الخيام والأغطية والأسرة والأدوية والمواد الغذائية بكل جهة.

كما أنه بمقتضى هذا المشروع يتم تحديد المهام والصلاحيات المنوطة بالوكالة، المتمثلة على الخصوص، في إنجاز مجموع مكونات ومشاريع برنامج إعادة الإعمار، لاسيما إنجاز مشاريع إعادة بناء وتأهيل المناطق المتضررة مع أخذ البعد البيئي بعين الاعتبار والاحترام التام للتراث المتفرد وتقاليد وأنماط عيش ساكنة المناطق المعنية، وكذا في احترام لضوابط ومعايير البناء المقاوم للزلازل، إضافة الى إنجاز مشاريع التنمية الاجتماعية والاقتصادية بالمناطق المستهدفة المدرجة بالبرنامج، وذلك خلال مدة زمنية تمتد على مدى خمس سنوات (2024-2028)، بميزانية إجمالية تقدر بـ 120 مليار درهم.

السيد الرئيس المحترم،

على ضوء التفاعل الإيجابي مع هذه المبادرة النوعية ، وإسهاما في تسريع وثيرة تنزيل برنامج إعادة الإعمار فإننا نؤكد في الفريق الحركي على ضرورة تعزيز الشراكة بين الوكالة وبين الجماعات الترابية في المناطق المتضررة والتي كان من الأفيد لو تم التنصيص في مرسوم بقانون المنظم لهذه الوكالة الهامة على تمثيلية هذه الجماعات الترابية في مجلس التوجيه الاستراتيجي للوكالة، متطلعين كذلك الى الحرص على أن يشمل تدخل الوكالة، متطلعين كذلك الى الحرص على ان يشمل تدخل الوكالة الأقاليم الستة المعنية بتداعيات الزلزال، مع دعوة الحكومة الى بلورة رؤية شمولية بأفق مستقبلي إستراتيجي لتنمية المناطق القروية والجبلية ببلادنا باستلهام هذه البادرة النوعية بالأطلس الكبير.

وختاما، نسجل أهمية التنصيص في المشروع على تقييم أثر المشاريع المنجزة باستخدام مؤشرات قياس نجاعة الأداء قصد تحقيق الأهداف المتوخاة من إحداث هذه الوكالة في الزمان والمكان، وبناء على كل ما سبق فإننا في الفريق الحركي نصوت بالإيجاب لصالح هذا المشروع.

والسلام عليكم.

3) مداخلة الفريق الاشتراكي – المعارضة الاتحادية:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاشتراكي – المعارضة الإتحادية في مناقشة "مشروع مرسوم بقانون رقم 2.23.870 بإحداث وكالة تنمية الأطلس الكبير".

إن هذا المشروع مرسوم بقانون الذي يأتي تنفيذا للتعليمات الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس أعز الله أمره، وهي مناسبة لنجدد الإشادة بالدينامية المتواصلة وبالروح الوطنية والمسؤولية السياسية التي جسدها جلالته من خلال اتخاذ التدابير الاستعجالية الناجعة للتخفيف من

تداعيات الزلزال على الساكنة المتضررة وإعادة إعمار المنطقة، والرامية الى إعادة البناء والتأهيل العام للمناطق المتضررة، عبر إعداد برنامج على مدى خمس سنوات 2024-2028 بميزانية إجمالية تقدر بـ 120 مليار درهم، تسهر عليه وكالة الأطلس الكبير، باعتبارها الإطار المؤسساتي لتنفيذ البرامج المرتبطة بالإعمار، الشيء الذي يستوجب من هذا البرنامج أن يكون مندمجا ومتعدد القطاعات، خصوصا مع تضمنه مشاريع تهدف الى إعادة بناء المساكن وتأهيل البنيات التحتية المتضررة، وإلى تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المناطق المستهدفة.

إن ما هو مطلوب اليوم في سياسة إعداد وتدبير هذه الوكالة، هو اعتماد حكامة نموذجية في التدبير وتوفير مؤشرات مفصلة ومرقمة لأثار المشاريع المنجزة حسب السنوات، وكذا نهج مقاربة تشاركية مع ساكنة المناطق المتضررة في إعداد ووضع المخططات والمشاريع بالتشاور معهم وإشراكهم في اتخاذ القرار، لاسيما من خلال التتبع المواطناتي للمشاريع والتفاعل مع الساكنة، من خلال إعطائهم حق المشاركة في تفقد مستوى تقدم الأشغال، على اعتبار أن الساكنة هي فاعلة معنية، وكذا حق اللجوء لمنظومة التظلمات لحل المشاكل العالقة التي قد تعترض للساكنة.

وأخيرا، وباسم جميع أعضاء الفريق الاشتراكي -المعارضة الاتحادية، فإننا سنصوت بالإيجاب على هذا القانون.

4) مداخلة فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب:

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين،

يطيب لي أن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب في هذه الجلسة التشريعية المخصصة لاستكمال المسطرة التشريعية للمرسوم بقانون رقم 2.23.870 الصادر في 18 من ربيع الأول 1445 (4 أكتوبر 2023) بإحداث وكالة تنمية الأطلس الكبير، بالموافقة عليه بمشروع القانون رقم 57.23، وذلك وفقا لمقتضيات الفصل 81 من الدستور.

وهي الوكالة التي ستسهر على تنزيل وتنفيذ البرنامج المندمج لإعادة البناء والتأهيل العام للمناطق المتضررة، الذي خُصِّص له غلاف مالي يقدر بـ 120 مليار درهم، على مدى خمس سنوات.

وأود بهذه المناسبة أن أشيد بالعناية الملكية السامية التي أَوْلاها جلالة الملك محمد السادس نصره الله للساكنة المتضررة من زلزال الحوز، حيث حرص جلالته منذ اللحظات الأولى لما بعد للزلزال على إعطاء تعليماته السامية للسلطات العمومية من أجل التكفل بالساكنة المتضررة وإعادة إيوائها.

وأيضا الإشادة بقيم تمغربيت وبدروس التلاحم التي قدمها الشعب المغربي، من خلال حملات التضامن الرسمية والشعبية الواسعة التي أدهشت العالم.

كما نسجل بكل إيجابية ارتكاز مشروع قانون المالية رقم 55.23 للسنة المالية 2024 في محوره الأول على تنزيل برنامج إعادة البناء والتأهيل العام للمناطق المتضررة من الزلزال، وهو البرنامج الذي تم إعداده وفق مقاربة التقائية وتشخيص دقيق للحاجيات والمؤهلات الترابية للمناطق المتضررة.

وذلك بكل ما يحمل تخصيص المحور الأول لمشروع قانون المالية لتنزيل هذا البرنامج من دلالات تُكرس تَبَوُّأَهُ سلم الأولويات الوطنية، وتُؤَشِّرُ على الشروع في مرحلة التنفيذ، إضافة إلى محور تكريس مقومات الدولة الاجتماعية.

السيد الوزير،

إننا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب ننخرط معكم بكل مسؤولية في تنزيل هذا البرنامج الاجتماعي، وفي تمكين وكالة تنمية الأطلس الكبير من الاضطلاع بمهامها والأدوار المناطة بها.

وفي هذا الإطار، أود أن أؤكد على أن فترات الأزمات، بقدر ما تحمل من مآسي وإكراهات وصعوبات، فإنها تحمل فرصا هائلة للتنمية وإعادة البناء.

لذلك، فإننا ندعو إلى إعمال مقاربة تنموية شمولية تحترم خصوصية المنطقة وتثمن المؤهلات الطبيعية والسياحية التي تزخر بها منطقة الأطلس الكبير.

وفي الختام، فإننا سنصوت بالموافقة على مشروع قانون رقم 57.23 يقضي بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 2.23.870 الصادر في 18 من ربيع الأول 1445 (4 أكتوبر 2023) بإحداث وكالة تنمية الأطلس الكبير.

والسلام عليكم ورحمة الله.

5) مداخلة فريق الاتحاد المغربي للشغل:

كما هو معلوم، فقد تم دارسة مشروع قانون رقم 5723 يقضي بالمصادقة على المرسوم قانون رقم 2.23.870 بإحداث وكالة تنمية الأطلس الكبير لاستكمال المسطرة التسريعية المنصوص عليها في الدستور والنظام الداخلي لمجلس المستشارين.

وقد شكلت اجتماعات هذه اللجنة فرصة للإطلاع ومدارسة المرسوم بالقانون المشار إليه أعلاه والذي من حسنات إحداث وكالة تنمية المناطق المتضررة من زلزال الحوز:

- توحيد عملية الإشراف على تنفيذ برنامج إعادة البناء والتأهيل العام للمناطق المتضررة من زلزال ثامن شتنبر وتدبير مشاريعه في مؤسسة وحيدة وهي الوكالة، باعتبارها مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي، مما يساهم في تسريع تنزيل ناجع لبرنامج إعادة البناء والتأهيل العام، حيث نعول كثيرا على هذه الوكالة في اعتماد حكامة نموذجية تضمن السرعة والفعالية والدقة والنتائج المقنعة، تنفيذا للتعليمات الملكية السامية.

وتخضع الوكالة لمقتضيات القانون 69.00 المتعلق بالمراقبة المالية للدولة على المنشآت العامة وهيئات أخرى؛

- أن هذه الوكالة تخضع لوصاية الدولة مُسندة ممارستها إلى رئيس الحكومة وبتقيد أجهزتها بأحكام هذا المرسوم بقانون وبالنصوص المتخذة لتطبيقه؛
- تخضع حسابات الوكالة لتدقيق سنوي يجري تحت مسؤولية مراقبين للحسابات يقومون بتقييم نظام الرقابة الداخلية الخاص بها والتأكد من صحة البيانات المالية لمتلكاتها ومن وضعيتها المالية ونتائجها، ويرفع هؤلاء المراقبين تقرير التدقيق إلى مجلس التوجيه الاستراتيجي الذي يترأسه أخنوش داخل أجل لا يتعدى ستة أشهر بعد اختتام السنة المالية؛
- أن إقليم الحوز الأكثر تضررا من آثار الزلزال سيحتضن مقر وكالة تنمية الأطلس الكبير، فيما أتاح المرسوم ذاته للوكالة إمكانية إحداث تمثيليات لها على مستوى العمالات والأقاليم المذكورة؛ على أن يتم حل الوكالة في أجل أقصاه 31 دجنبر 2029. وكان مجلس الحكومة، المنعقد في 26 شتنبر الماضي، صادق على "مشروع المرسوم بقانون رقم 2.23.870 بإحداث وكالة تنمية الأطلس الكبير"، مع الأخذ بعين الاعتبار الملاحظات المثارة بخصوصه؛

أن هيكلة مجلس التوجيه الاستراتيجي للوكالة يتشكل من كل القطاعات المعنية: من وزارة الداخلية، والأوقاف والشؤون الإسلامية، والاقتصاد والمالية، والتجهيز والماء، والتربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، والصحة والحماية الاجتماعية، بإعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، والفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، والإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات، والسياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة، والشباب والثقافة والتواصل، والتضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة، والسلطة الحكومية المكلفة بالميزانية، كما يتشكل من المسؤولين عن المؤسسات والمقاولة العمومية، المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، الوكالة الوطنية للمياه والغابات، الوكالة الوطنية لتنمية مناطق الواحات وشجر الأركان، مجموعة التهيئة العمران.

لكل هذه الاعتبارات وغيرها، واعتبارا للظرفية الخاصة التي تمر منها بلادنا على إثر أحداث زلزال الحوز وتأثيراته الاقتصادية والاجتماعية على ساكنة المنطقة فإننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل، إذ ننوه بهذه المبادرة التشريعية المتمثلة في إخراج مشروع المرسوم بقانون رقم 2.23.870 بإحداث وكالة تنمية الأطلس الكبير، فإننا نصوت بالإيجاب على مشروع المرسوم بقانون هذا.

6) مداخلة مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي:

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إعمالا لأحكام الدستور ومواد النظام الداخلي لهذا المجلس الموقر، يشرفني أن أتدخل باسم مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي بمجلس المستشارين، بمناسبة مناقشة مشروع قانون رقم 57.23 يقضي بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 2.23.870 الصادر في 04 أكتوبر 2023 بإحداث وكالة تنمية الأطلس الكبير.

مشروع المرسوم بقانون الذي جاء تنفيذا للتعليمات السامية للملك محمد السادس نصره الله، الرامية إلى إعادة البناء والتأهيل العام للمناطق المتضررة من زلزال الحوز، حيث تم إعداد برنامج على مدى خمس سنوات 2024-2028.

والذي يهدف إلى إحداث مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي تحت اسم "وكالة تنمية الأطلس الكبير"، يعهد إليها بالإشراف على تنفيذ هذا البرنامج وتدبير مشاريعه، من أجل تنزيل ناجع لهذا البرنامج المهيكل للمناطق المتضررة، حتى يكون نموذجا للتنمية الترابية المندمجة والمتوازنة.

هذا المشروع الذي جاء متكاملا من جميع الجوانب، كما سيسهل عمل كافة الشركاء المعنيين بهذا الورش الكبير والمندمج، بحيث تضمن مقتضيات تنص على إبرام عقد برنامج بين الدولة والوكالة يحدد على الخصوص مكونات البرنامج وأهدافه وكيفيات تمويله، وكذا الجدولة الزمنية لإنجازه والمحددة في خمس سنوات، وتحديد أجهزة إدارة وتسيير الوكالة المتمثلة في "مجلس التوجيه الاستراتيجي"، الذي يرأسه رئيس الحكومة، والمدير العام للوكالة، وتحديد مهام واختصاصات كل منها، وتحديد التنظيم الإداري والمالي للوكالة، وإلزام إدارات الدولة والجماعات الترابية والمؤسسات العمومية بموافاة الوكالة، بطلب منها، بالمعطيات والمعلومات والوثائق الضرورية لتمكينها من الاضطلاع بالمهام الموكولة إليها؛ مع فتح إمكانية لجوء المدير العام للوكالة إلى الولاة والعمال المعنيين، من أجل إصدار التراخيص اللازمة لإنجاز مشاريع البرنامج في حالة تأخر أو رفض غير مبرر من طرف الإدارات والمؤسسات العمومية والهيئات المعنية لمنح هذه التراخيص.

وفي الأخير، وبكل موضوعية، فإننا في مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، نؤكد انخراطنا في المصادقة على مشروع قانون رقم 57.23 القاضي بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 2.23.870 الذي من شأنه تدعيم الخيار الديمقراطي في بلادنا، وخدمة للمصالح العليا للوطن والمواطنين.

والسلام عليكم ورحمة الله.

7) مداخلة المستشار البرلماني خالد السطي والمستشارة السيدة لبنى علوي:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب بمجلس المستشارين في إطار هذه الجلسة العامة المخصصة للدراسة والتصويت على "مشروع القانون رقم 57.23 يقضي بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 2.23.870 بإحداث وكالة تنمية الأطلس الكبير".

وهي مناسبة، للتأكيد على أهمية هذا النص القانون الذي جاء تنفيذا لتعليمات جلالة الملك، إثر الزلزال العنيف الذي ضرب منطقة الحوز وامتدت آثاره لمناطقة أخرى، والذي يرمي إلى إعادة بناء وتأهيل المناطق المتضررة من زلزال الحوز.

لقد كشف زلزال الحوز عن حجم الخصاص الذي تعاني منه المناطق الجبلية رغم الاعتمادات المرصودة في العقدين الأخيرين، وهو ما يقتضي مضاعفة الجهود من أجل خلق تنمية شاملة ومستدامة بهذه المناطق وتأهيلها للحفاظ على النسيج الاجتماعي والثقافي والبيئي بهذه المناطق، التي تبلغ ساكنتها 4,2 ملايين نسمة.

وفي هذا الإطار، ينص هذا المشروع على إعداد البرنامج المندمج ومتعدد القطاعات على مدى خمس سنوات (2024-2028)، بميزانية إجمالية تقدر بـ 120 مليار درهم، والذي قدم بين يدي جلالة الملك خلال جلسة العمل المنعقدة بتاريخ 20 شتنبر الماضي.

كما يتضمن هذا البرنامج إحداث منصة كبرى للمخزون والاحتياطات الأولية والمتمثلة في الخيام والأغطية والأسرة والأدوية والمواد الغذائية بكل جهة، من أجل ضمان مواجهة الكوارث الطبيعية بشكل فوري.

السيد الوزير المحترم،

لابد من التأكيد على ضرورة ضمان التقائية السياسات العمومية الموجهة لهذه المناطق، توخيا للنجاعة في إنجاز مجموع مكونات ومشاريع البرنامج لتفادي تكرار سلبيات البرامج السابقة، ومن هنا ندعو أيضا إلى ضرورة الالتفات للمناطق المشابهة حتى لا تكرر مأساة الحوز.

وفي الختام، نؤكد في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب بمجلس المستشارين على التصويت بالإيجاب على هذا النص القانوني، آملين أن تحقق وكالة تنمية الأطلس الكبير الأهداف والغايات المتوخاة منها.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.